نظرية ارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره

"The Theory of the Elevation of Da'īf Hadīth to the Level of Sahīh li-gayrihi"

عاوازآخون نور محمد*

Abstract: This research encompasses a theoretical study on the ascension of weak hadīths to the level of sound (authentic) hadīths through the corroboration of trustworthy narrators. Contemporary scholars such as Dr. Mahmoud al-Tahhān, Nūr al-Dīn 'Itr, and Maher Yāsīn al-Fahl have discussed the ascension of a hadīth graded as 'hasan li dhātih' (good in itself) to 'Sahīh li-ghayrih' (authentic due to corroboration), but they did not mention the ascension of weak hadīths to 'sahīh li-ghayrih.' This omission is based on what Ibn al-Salâh mentioned in *Ulum al-Hadīth* concerning the hadīth classified as 'hasan li dhātih' using the example of Muhammad bin 'Amr bin Alqamah's hadīth, "If it were not that I would be making it difficult for my Ummah...," where the narrator is considered truthful but if supported by a similar or stronger corroborator, the hadīth ascends to 'sahīh li-ghayrih.' This view contrasts with what Imam Ibn al-Salāh stated in his book *as-Siyānah fī Sharh Muslim*, which he authored after '*Ulum al-Hadīth*. It is a known scholarly principle that a scholar's opinion is derived from their collective works. This view also contradicts the reality of the *Sahīhayn* (*Bukhārī* and *Muslim*), where they included hadīths with weak links (due to interruption) but mentioned them in other places with full chains and included narrations for corroboration and not for primary evidence, thus validating the narrations supported by trustworthy narrators. This methodology is referred to as 'selective corroboration.' Some scholars explicitly stated that weak Hadīths could ascend to 'Sahīh li-ghayrih' through the corroboration of trustworthy narrators, such as al-Hāfiz Ibn Hajar, al-Subkī, and Ibn Kathīr. This is because the corroborated Hadīth takes the ruling of the corroborating narration, as Ibn Hajar stated clearly, due to his extensive practice with *Sahīh al-Bukhārī* during his commentary. Consequently, he could affirm the authenticity of the hadīths in the *Sahīhayn* only with the collective consideration of both chains of narration. Furthermore, Ibn al-Salāh in his book 'As-Siyanah fi Sharh Muslim' affirmed the ascension of weak hadīths to 'sahīh li-ghayrih' through corroboration by trustworthy narrators and highlighted the method of their inclusion in the two Sahīhs. This perspective is also supported by Abdul Rahman al-Mu'allimī al-Yamānī, Sheikh Muhammad 'Awwāmah, and researcher Abu Bakr Kāfī, who emphasized the importance of considering how Bukhārī and Muslim included hadīths in their *Sahīhs* for a more enlightened understanding.

Citation: Avazahun NURMUHAMMED, "Nazariyyatu Irtiqāi Hadīth al-Da'īf ilā al-Hasan li-gayrihī" (in Arabic), *Hadis Tetkikleri Dergisi HTD*, XXII/1, 2024, pp. 73-88.

Key words: Hadīth; Sahīh, Hasan, Hasan li-gayrih, Da'īf, Irtiqā.

* الدكتور، الحديث وعلومه، جامعة مارمارة بإسطانبول، awaz201811@gmail.com

Yayın: 30.06.2024 Geliş: 09.06.2024 ORCID: 0009-0002-2836-5899

المدخل

إن هذا البحث يكشف لنا المنهج الصحيح في ترقية حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره ولا سيما في الصحيحين حيث إنه معلوم للكل بأنهما أصح الكتابين من دواوين السنة النبوية بعد القرآن الكريم ولهما كيفية في إخراج أحاديث الرواة في صحيحيهما، وسما كتابيهما بالصحة، وذلك لا يتحقق إلا بالنظر إلى تلك الكيفية وإلا يطعن لهما من غير قصد ولا شعور، وبذلك يفتح الباب لمن يطعن لهما من أعداء السنة النبوية؛ نبه على ذلك الحجوي الثعالبي الفاسي في كتابه" الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام" بقوله:" ولا ينبغي لمسلم أن يتجرأ على البخاري ومسلم بالطعن والتكذيب في أحد أحاديثهما بحجج واهية كهذه ظهرت له قبل التثبت، إذ من المعلوم إجماع الأمة على تلقي أحاديثهما بالقبول، وقد احتاج إليهما جميع المذاهب الأربعة، وعليهما أسست معاهد الفقه والدين، وهل نتوصل إلى سنة نبينا المبينة للقرآن إلا بهما، وبالسنن الأربعة، والموطأ، ومسند أحمد، وأمثالهما، والعمدة كل العمدة على الصحيحين،"[1] ومن المعلوم في البحث العلمي أن من ألف كتابا في شيء فله منهج في التأليف، وإلا لا يعتبر كتابا علمياً، فلهما منهج وكيفية في إخراج أحاديث الرواة فلابد من الرعاية بها. وهدف البحث إثبات ترقية حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة لا إلى الحسن لغيره كما قاله المعاصرون من المحدثين من خلال صنيع البخاري ومسلم في صحيحيهما. هذا البحث يقوم على المنهج التحليلي عن صنيع البخاري ومسلم في صحيحيهما لإثبات ارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة. إشكالية البحث تكمن في تصور صنيع البخاري ومسلم في صحيحيهما، وبحث شغل مَنْ شرح الصحيحين لتقديم المنهجية العلمية في ترقية حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة، إذ هناك من قرر من المحدثين المعاصرين ترقيته إلى الحسن لغيره لا إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة وذلك يتطلب معرفة معتمدهم في ذلك التقرير وهذا الشيء ليس أمرا سهلا كما هو معروف في البحث العلمي.

بأن إثبات قضية ترقية حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة من الأهمية بمكان؛ لأن البخاري كما هو معلوم سما كتابه" الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه" وعليه قرر الحافظ ابن حجر بقوله:" إن البخاري التزم فيه الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه،"[2] وأشار النووي إلى تسمية البخاري كتابه الصحيح بقوله:" أما اسمه فقد سماه مؤلفُه أبو عبد الله البخاري- رحمه الله تعالى ورضي عنه-" الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"[3] وكذا سمى الإمام مسلم كتابه" الصحيح" كما هو ظاهر عن تصريحه، حيث قال لأبي بكر ابن أخت أبي النضر حينما سأل عنه عن حال حديث أبي هريرة" وإذا قرأ فأنصتوا": هو

---

[1] الحجوي، محمد بن الحسن، *الدفاع عن الصحيحين دفاع عن الإسلام*، ص. 110.

[2] ابن حجر، *فتح الباري*، 8/1.

[3] النووي، *ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري*، ص. 39.

عندي صحيح، فقال: لِمَ لَمْ تضعْه ها هنا؟ قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعْتُه ها هنا، إنما وضعتُ ها هنا ما أجمعوا عليه،"[4] ومن تصريح الإمام ابن الصلاح شارح صحيحه حيث قال:" هذا الكتاب ثاني كتاب صُنِّفَ في صحيح الحديث ووُسِمَ به، ووُضِعَ له خاصة، سبق البخاري إلى ذلك، وصلى مسلم، ثم لم يلحقها لاحق وكتاباهما أصح ما صنفه المصنفون"[5] ومن تصريح الإمام النووي شارح صحيحه حيث قال:" إن أصح مصنف في الحديث، بل في العلوم مطلقا الصحيحان، للإمامين القدوتين، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري- رضي الله عنهما- فليس لهما نظير في المصنفات."[6] ولكن هناك في صحيح البخاري ومسلم أحاديث معلقات وهي كما هو معروف في علوم الحديث ضعيفة لانقطاع السند، لكن وصلاها في مواضع أخرى في كتابهما، وهذا يعني بأن الضعيف يرتقي إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة لا كما يقوله المحدثون المعاصرون بأنه يرتقي إلى الحسن لغيره لا الصحيح لغيره، وإلا تسمية كتابهما بالصحيحين ليس صواباً، بل معرضا على الانتقادات والاعتراضات، ولذلك أردتُ أن أكتب هذا البحث لإجلاء ذلك الاصطلاح وبه يتضح صنيع البخاري ومسلم في صحيحيهما واضحا وجليل لكل منصف وقارئ باحث عن الحقيقة.

الفصل الأول: عرض قول المحدثين المعاصرين في ترقية الضعيف إلى الحسن لغيره لا إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة

عرف الدكتور محمود الطحان الصحيح لغيره بقوله:" هو الحسن لذاته إذا رُوي من طريق آخر مثله أو أقوى منه"، ومثل بمثال الذي مثله ابن الصلاح ألا وهو" حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:" لولا أن أشق على أمتي لأمرتُهم بالسواك عند كل صلاة" ثم قال: فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه روي من أوجه أُخَرَ زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقصُ اليسيرُ، فصح هذا الإسنادُ، والتحق بدرجة الصحيح،[7] ولم يذكر ارتقاء الضعيف إلى الصحيح لغيره، وكذلك لم يذكر في مبحث الحسن لغيره ارتقاء الضعيف إلى الصحيح لغيره بل ذكر ارتقائه إلى الحسن لغيره إذا تعددت طرقه حيث قال: "هو: الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه."[8]

وعرف الدكتور نور الدين عتر الصحيح لغيره كما عرفه الدكتور محمود الطحان، حيث قال:" أما الصحيح لغيره: فهو الحديث الحسن لذاته إذ روي من وجه آخر مثله أو أقوى منه بلفظه أو بمعناه، فإنه

---

[4] المسلم، *الصحيح*، ك- الصلاة، ب- التشهد في الصلاة، 304/1/ ح404.

[5] ابن الصلاح، *الصيانة*، ص. 67.

[6] النووي، *ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري*، ص. 18

[7] محمود الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، ص. 65.

[8] محمود الطحان، *تيسير مصطلح الحديث*، ص. 66.

يقوى ويرتقي من درجة الحسن إلى الصحيح، ويسمى الصحيح لغيره،"[9] ولم يذكر ارتقاء الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة، وكذلك لم يذكر في مبحث الحسن لغيره ارتقاء الضعيف إلى الصحيح لغيره بل ذكر ارتقائه إلى الحسن لغيره إذا تعددت طرقه حيث قال:" وهو الذي ترقى إلى الحسن بالتقوية أيضاً، وهذا هو المقصود في الأصل عند الإمام الترمذي من قوله" حديث حسن."[10]

وعرف الدكتور ماهر ياسين الفحل الصحيح لغيره بمثلهما، حيث قال:" فهو الحديث الحسن الذي ارتقى بمتابع أو شاهد،"[11] وكذلك لم يذكر ارتقاء الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة عندما تحدث عن تقوية الضعيف بالمتابعات أو الشواهد، بل ذكر ارتقاء الضعيف إلى درجة الحسن لغيره بالمتابعات أو الشواهد.[12]

وأما تقرير هؤلاء المحدثين المعاصرين المذكور في تلك المسألة فمعتمد على مثال الذي ذكره ابن الصلاح في مقدمته في النوع الثاني في معرفة الحسن من الحديث" الثالث: إذا كان راوي الحديث متأخرا عن درجة أهل الحفظ والإتقان، غير أنه من المشهورين بالصدق والسِتْر، ورُوِي مع ذلك حديثُه من غير وجه، فقد اجتمعتْ له القوة من الجهتين، وذلك يُرَقي حديثَه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح. مثاله:" حديث محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال:" لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة" فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلما انضم إلى ذلك كونه رُوي من أوجه أُخر، زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح، والله أعلم."[13]

الفصل الثاني: مناقشة أقوالهم وإثبات ترقية حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة

كما هو معلوم للكل بأن الإمام ابن الصلاح قد ألف كتابه" مقدمة علوم الحديث" قبل كتابه" الصيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط"، وأنه صرح فيه ارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره في الفصل الثالث في مسألة المعلق كما هو معلوم في علوم الحديث بأن المعلق من أقسام الضعيف، حيث قال: "وقع في هذا الكتاب، وفي كتاب البخاري ما صورته صورة الانقطاع، وليس مُلْتَحِقا بالانقطاع في إخراج ما وقع فيه ذلك من حيَّز الصحيح إلى حيز الضعيف، ويسمى تعليقاً، سماه به الإمام أبو الحسن الدار قطني، ويذكره الحميدي في" الجمع بين الصحيحين" وغيره من المغاربة، وكأنهم

---

9 عتر، دكتور نور الدين عتر، *منهج النقد في علوم الحديث*، ص. 267.

10 عتر، نور الدين، *منهج النقد*، ص. 268.

11 الفحل، دكتور ماهر ياسين، *محاضرات في علوم الحديث*، ص. 8.

12 دكتور ماهر ياسين، *محاضرات في علوم الحديث*، ص. 22.

13 ابن الصلاح، *علوم الحديث*، ص. 34.

سموه تعليقا أخذا من تعليق العتق والطلاق، وتعليق الجدار، لما يشترك فيه الجميع من قطع الاتصال، فإن ما فيه من حذف رجل أو رجلين أو أكثر من أوائل الإسناد، قاطع للاتصال لا محالة، وهو كتاب البخاري كثير، وفي كتاب مسلم قليل، وإذا كان التعليق بلفظ فيه جزم منهما وحكم بأن من وقع بينهما وبينه الانقطاع قد قال ذلك، أو رواه واتصل الإسناد منه على الشرط مثل أن يقولا: روى الزهري، ويسوقا إسناده متصلاً، ثقة عن ثقة، فحال الكتابين يُوجب أن ذلك من الصحيح عندهما... وذكر الحافظ أبو علي الغسَّاني الأندلسي أن مسلما وقع الانقطاع فيما رواه في كتابه في أربعة عشر موضعاً"[14] ثم قال ابن الصلاح عقب ذكر ما قاله أبو علي الغساني: فهي إذن اثنا عشر، لا أربعة عشر، وأخذ هذا عن أبي علي أبو عبد الله المازري صاحب" المُعْلم"، وأطلق أن في الكتاب أحاديث مقطوعة في أربعة عشر موضعاً. وهذا يوهم خللا في ذلك، وليس ذلك كذلك، ولا شيء من هذا، والحمد لله، فخرج لما وجد ذلك فيه من حَيِّز الصحيح، وهي موصولة من جهات صحيحة لا سيما ما كان منها مذكورا على وجه المتابعة ففي نفس الكتاب وصلها، فاكتفى بكون ذلك معروفا عند أهل الحديث، كما أنه روي عن جماعة من الضعفاء اعتمادا على كون ما رواه عنهم معروفا من رواية الثقات.[15]

وقال ابن حجر في الفصل الرابع في بيان السبب في إيراده للأحاديث المعلقة: مرفوعة وموقوفة، وشرح أحكام ذلك: والمراد بالتعليق: "ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد"... فأما المعلق من المرفوعات فعلى قسمين، أحدهما: ما يوجد في موضع آخر من كتابه هذا موصولا.[16]

وقد ذكر ابن حجر في الفصل التاسع أسماء من طعن فيه من رجال الصحيح، والجواب عن الاعتراضات موضعا موضعاً، وتمييز من أخرج له منهم في الأصول، أو في المتابعات والاستشهادات،[17] حيث مثل رواة الذين طعن عليهم الأئمة وأجاب عليهم بما يدفع بتلك الطعن، منهم: عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري،[18] وقد تكلم فيه العلماء بالضعف،[19] وقد أخرج له البخاري احتجاجا سبعة أحاديث رواها عن عمه عبد الله بن ثمامة بن أنس بن مالك، ومنها أحاديث من رواية ابنه محمد بن عبد الله الأنصاري،[20] وهنا كما رأيناه روى عن عمه وهناك قاعدة عند المحدثين وهي أن الرجل أضبط

---

14 ابن الصلاح، *الصيانة*، ص. 76.

15 ابن الصلاح، *الصيانة*، ص. 81.

16 ابن حجر، *فتح الباري*، 17/1.

17 ابن حجر، *فتح الباري*، 384/1.

18 ابن حجر، *فتح الباري*، 416/1.

19 قال ابن حجر في" *فتح الباري*" 416/1: وثقه العجلي، والترمذي، واختلف فيه قول الدار قطني، وقال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الساجي: فيه ضعف، ولم يكن من أهل الحديث، وروى مناكير، وقال العقيلي: لا يتابع على أكثر حديثه.

20 أخرج البخاري في" صحيحه"، كـ- العلم، ب- من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه، 30/1/ح94، قال: حدثنا عَبْدَةُ، قال: حدثنا عبد الصمد، قال: حدثنا عبد الله بن المثنى، قال: حدثنا ثُمامة بن عبد الله، عن أنس، عن النبي ﷺ، أنه كان" إذا سلم سلم ثلاثاً، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً".

لحديث آل بيته من غيره"[21] ولذلك أخرج عنه البخاري بناء عليها، وأزال بها الاعتراضات التي وجهت عليه قائلا: "والبخاري إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره"[22] وأخرج له حديثين متابعة من غير طريق عمه عبد الله بن ثمامة بناء على قاعدة الانتقاء، أحدهما في فضائل القرآن،[23] وثانيهما في اللباس،[24] ولذلك قال ابن حجر: لم أر البخاري احتج به إلا في روايته عن عمه ثمامة فعنده عنه أحاديث، وأخرج له من روايته عن ثابت، عن أنس حديثا توبع فيه عنده، وهو في فضائل القرآن، وأخرج له أيضا في اللباس عن مسلم بن إبراهيم عنه، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر،

وأخرجه البخاري في" صحيحه"، كـ- العلم، ب- من أعاد الحديث ثلاثا ليفهم عنه، 30/1/ح95، قال: حدثنا عبدة بن عبد الله الصفار، حدثنا عبد الصمد، قال: حدثنا عبد الله بن المثنى، قال: حدثنا ثمامة بن عبد الله، عن أنس، عن النبي ﷺ أنه كان" إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً، حتى تُفْهَمَ عنه، وإذا أتى على قوم فسلم عليهم، سلم عليهم ثلاثاً".

وأخرجه البخاري في" صحيحه"، كـ- الجمعة، ب- سؤال الناس الإمام الاستسقاء إذا قحطوا، 27/2/ح1010، قال: حدثنا الحسن بن محمد، قال: حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري، قال: حدثني أبي عبد الله بن المثنى، عن ثمامة بن عبد الله بن أنس، عن أنس بن مالك، أن عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال:" اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا، فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم بنبينا فاسقنا"، قال: فيُسْقَوْن.

وأخرجه البخاري في" صحيحه"، كـ- الزكاة، ب- زكاة الغنم، 118/2/ح1454، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، قال: حدثني أبي، قال: حدثني ثمامة بن عبد الله بن أنس، أن أنسا حدثه، أن أبا بكر- رضي الله عنه- كتب له هذا الكتاب لما وجهه إلى البحرين...

وأخرجه البخاري في" صحيحه"، كـ- الشركة، ب- ما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية في الصدقة، 138/3/ح2487 قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، أَنَّ أَنَسًا، حَدَّثَهُ- أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ- عَنْهُ: كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ، الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، قَالَ: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ، فَإِنَّهُمَا يَتَرَاجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ».

وأخرجه البخاري في" صحيحه"، كـ- كتاب أصحاب النبي ﷺ، ب- ذكر العباس بن عبد المطلب، 20/5/ح3710، قال: حَدَّثَنَا الحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المُثَنَّى، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ المُطَّلِبِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا فَاسْقِنَا» قَالَ: فَيُسْقَوْنَ.

وأخرجه البخاري في" صحيحه"، كـ- الاستئذان، ب- التسليم والاستئذان ثلاثاً،54/8/ح6244، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المُثَنَّى، حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسٍ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَانَ إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ ثَلاَثًا، وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلاَثًا».

[21] قال أبو زرعة في حديث محمد بن يزيد بن سنان: حديث محمد بن يزيد أشبه عن أبيه؛ لأنه أفهم بحديث أبيه. ابن أبي حاتم، العلل، 54/2. وقال الشافعي: لو كان كما حدث مكحول، كان ولده أعرف بحديثه. البيهقي، السنن الصغرى، 392/3.

[22] ابن حجر، فتح الباري، 189/1.

[23] أخرجه البخاري في" صحيحه"، كـ- فضائل القرآن، ب- القراء من أصحاب النبي ﷺ، 187/6/ح5004، قال: حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ البُنَانِيُّ، وَثُمَامَةُ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: " مَاتَ النَّبِيُّ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وَلَمْ يَجْمَعِ القُرْآنَ غَيْرُ أَرْبَعَةٍ: أَبُو الدَّرْدَاءِ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَأَبُو زَيْدٍ " قَالَ: «وَنَحْنُ وَرِثْنَاهُ».

[24] أخرجه البخاري في" صحيحه"، كـ- اللباس، ب- القزع، 163/7/ح5921، قال: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ المُثَنَّى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- نَهَى عَنِ القَزَعِ».

في النهي عن الفزع بمتابعة نافع وغيره عن ابن عمر.[25] ولذلك قال الدكتور بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرناؤوط صاحبا تحرير التقريب: فالظاهر أن البخاري انتقى من حديثه الصحيح.[26]

وقد لخص ابن حجر خلاصة ما قيل فيه في" النكت عل صحيح البخاري" بقوله: وعبد الله بن المثنى ممن تفرد به البخاري بإخراج حديثه دون مسلم، وقد وثقه العِجْلي، والترمذي، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: صالح، وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي.

قُلْتُ: لعله أراد في بعض حديثه، وقد تقرر أن البخاري حيث يخرج لبعض مَنْ فيه مقال لا يخرج شيئا مما أنكر عليه.

وقول ابن معين: ليس بشيء، أراد به في حديث بعينه سئل عنه، وقد قواه في رواية إسحاق بن منصور عنه.

وفي الجملة فالرجل إذا ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا إذا كان مفسرا بأمر قادح، وذلك غير موجود في عبد الله بن المثنى هذا، وقد قال ابن حبان لما ذكره في" الثقات": ربما أخطأ.

والذي أنكر عليه إنما هو من روايته عن غير عمه ثمامة، والبخاري إنما أخرج له عن عمه هذا الحديث وغيره، ولا شك أن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره.[27]

ومن الرواة الذين طعن عليهم الأئمة: مبارك بن فضالة، قال ابن حجر: هو مختلف فيه، وكان يدلس، قال ابن عدي: أرجو أن تكون أحاديثه مستقيمة، علق له البخاري مواضع،[28] وقال المزي في" التهذيب الكمال"، والذهبي في" السير": استشهد به البخاري في الصحيح،[29] وقال ابن الملقن: وثقه قوم، وضعفه آخرون، أخرج له البخاري متابعة.[30]

وهناك نصوص من الأئمة كالحافظ ابن حجر، وابن كثير، والسبكي إلى ارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره، ولا سيما نص الحافظ ابن حجر على أخذ المَتابَع درجة مَن تابعه، يعني هذا بأن هؤلاء الأئمة الكرام قالوا ذلك بعد استقراء صنيع الأئمة ولا سيما صنيع صاحبي الصحيحين، وإليكم بتلك النصوص:

قال الملا علي القاري: قال ابن حجر: إذا تابع السيءَ الحفظَ شخصٌ فوقه انتقل بسبب ذلك إلى درجة ذلك الشخص، وينتقل ذلك الشخص إلى أعلى من درجة نفسه التي كان فيها، حتى يترجح على مساويه

---

[25] ابن حجر، *هدي الساري*، 416/1.

[26] د. بشار عواد معروف، والشيخ شعيب الأرناؤوط، *تحرير تقريب التهذيب*، 261/2.

[27] ابن حجر، *النكت على صحيح البخاري*، 180/2

[28] ابن حجر، *هدي الساري*، 458/1.

[29] المزي، *تهذيب الكمال*، 190/27. الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، 325/13.

[30] ابن الملقن، *البدر المنير*، 392/8.

من غير متابعة مَن دونه.[31]

وقال تقي الدين السبكي: والضعيف قسمان: قسم يكون ضَعْفُ راويه ناشئا من كونه متهما بالكذب ونحوه، فاجتماع الأحاديث الضعيفة من هذا الجنس لا يزيدها قوة.

وقِسْمٌ يكون ضعفُ راويه ناشئا من ضعف الحفظ، مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر؛ عرفنا أنه مما قد حققه ولم يختل فيه ضبطه له، ولم يختل فيه ضبطه، هكذا قاله ابن الصلاح – رحمه الله- وغيره.

فاجتماع الأحاديث الضعيفة من هذا النوع يزيدها قوة، وقد يرتقي بذلك إلى درجة الحسن، أو الصحيح.[32]

وقال ابن كثير: إن الضعيف يتفاوت، فمنه ما لا يزول بالمتابعات، يعني: لا يُؤثر كونه تابعا أو متبوعا كرواية الكذابين أو المتروكين ونحوهم، ومنه ضعف يزول بالمتابعة، كما إذا كان يسيء راويه الحفظَ أو روى الحديث مرسلاً، فإن المتابعة تنفع حينئذ، ويُرْفَعُ الحديثُ عن حضيض الضعف إلى أَوْجِ الحُسْن أو الصحة، والله أعلم.[33]

وقد أشار الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد إلى النظر إلى درجة المتابع لكون كل متابع عدم إعطاء قوة لمن تابعه، وأما إذا كان المتابع درجته قوية فيعطي قوة لمن تابعه، حيث قال: الربيع بن بدْر: قال البيهقي: ضعيف، إلا أنه لم يتفرد به، وقال الشيخ تقي الدين في الإمام: وقول البيهقي إنه لم يتفرد به لا يكفي في الاحتجاج حتى ينظر مرتبته، ومرتبته مُشَارِكِهِ، فليس كل من يوافق مع غيره في الرواية يكون موجبا للقوة والاحتجاج.[34]

وقد نصح المحدثون على من يريد أن ينظر في الصحيحين برعاية كيفية الإخراج في الصحيحين؛ إذ أنهما يستعملان بمنهج الانتقاء: وهو إخراج من أحاديث الراوي الضعيف ما تؤيده قرينة دالة على أنه ضبطه إما أن يتابعه ثقة وإما يكون ضعفه مقيدا بتوثيق.[35] وقد أشار إليه الإمام الزركشي بقوله:"وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن تكلم فيه وضعف فإنهم يثبتون من حديثه ما لم ينفرد به، بل وافق فيه الثقات وقامت شواهد صدقه،"[36] وكذلك أشار إليه ابن عبد الهادي صاحب التنقيح بقوله:" وأصحاب الصحيح إذا رووا لمن تُكُلِّمَ فيه، فإنهم يَدَعُوْن من حديثه ما تفرد به، وينتقون ما وافق فيه الثقات، وقامت شواهده عندهم."[37]

---

31 الملا القاري، علي، *شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر*، ص. 538.

32 تقي الدين السبكي، *شفاء السقام في زيارة خير الأنام*، ص. 101

33 ابن كثير، *اختصار علوم الحديث*، ص. 117.

34 الزيلعي، *نصب الراية*، 153/1.

35 أحمد معبد، "*مقطع فائدة حديثية معنى الانتقاء عند البخاري ومسلم*"، YouTube

36 الزركشي، *النكت على مقدمة ابن الصلاح*، 351/3.

37 الزيلعي، *نصب الراية*، 480/2.

ومنهج الانتقاء هذا كان معروفا عند المحدثين، نرى ذلك وضوحا في شرح ابن رجب الحنبلي لعلل الترمذي، حيث قال: النوع الأول: من ضعف حديثه في بعض الأوقات دون بعض، والنوع الثاني: من ضعف حديثه في بعض الأماكن دون بعض، والنوع الثالث: قوم ثقات في أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم.[38]

وكذلك نرى ذلك من خلال صنيع الحافظ ابن حجر في أحاديث عبد الله بن صالح كاتب الليث، حيث قال:" ولما عجب أبو بكر الإسماعيلي رحمه الله صاحب" المستخرج على صحيح البخاري" من صنيع البخاري وموقفه من أحاديث عبد الله بن صالح كاتب الليث، فقال:" هذا عجيب: يحتج به إذا كان منقطعاً- أي معلقاً- ولا يحتج به إذا كان متصلا!"، أجابه ابن حجر بقوله في" مقدمة الفتح": " إن البخاري إنما صنع ذلك لما قررناه: أن الذي يورده من أحاديثه صحيح عنده، قد انتقاه من حديثه، لكنه لا يكون على شرطه الذي هو أعلى من شروط الصحة، لهذا لا يسوقه مساق أصل الكتاب، وهذا اصطلاح له قد عرف بالاستقراء من صنيعه، فلا مشاحة فيه، والله أعلم."[39]

ونرى ذلك أيضا خلال تنبيه ابن الصلاح في" الصيانة" بقوله: "وفيما ذكرنا دليل على أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في" صحيحه" بأنه من شرط الصحيح: فقد غفل وأخطأ، بل يتوقف ذلك على النظر في أنه كيف روى عنه، على ما بيناه من انقسام ذلك."[40]

وقد فسر ابنُ حجر قولَ ابن الصلاح المذكور من خلال سويد بن سعيد من رجال مسلم، حيث قال: وذلك موجود هنا، فإن سويد بن سعيد إنما احتج به مسلم فيما توبع عليه لا فيما تفرد به، وقد اشتد إنكار أبي زرعة الرازي على مسلم في تخريجه لحديثه، فاعتذر إليه من ذلك بما ذكرناه من أنه لم يخرج ما تفرد به، وكان سويد بن سعيد مستقيم الأمر ثم طرأ عليه العمى، فتغير وحدث في حال تغيره بمناكير كثيرة، حتى قال يحيى بن معين:" لو كان لي فرس ورمح لغزوته"، فليس ما ينفرد به على هذا صحيحا فضلا عن أن يخالف فيه غيره.[41]

وكذلك بين ابن حجر في موضع آخر بقوله: "وهو وإن أخرج له مسلم في" صحيحه"، فقد ضعفه الأئمة، واعتذر مسلم عن تخريج حديثه، بأنه ما أخرج له إلا ما لا أصل من رواية غيره، وقد كان مسلم لقيه، وسمع منه قبل أن يعمى، ويتلقن ما ليس من حديثه، وإنما كثرت المناكير في روايته بعد عماه."[42]

وقال ابن حجر في موضع آخر: "فإن سويد بن سعيد أخرج له مسلم، لكنه لم يحتج به، وإنما أخرج له ما توبع عليه، صرح بذلك مسلم لما عاتبه أبو زرعة على تخريجه عن سويد، وسويد مع ذلك كان

---

[38] ابن رجب الحنبلي، *شرح علل الترمذي*، 552/2- 621.

[39] ابن حجر، *فتح الباري*، 415/1.

[40] ابن الصلاح، *صيانة صحيح مسلم*، 100/1. *ومحمد عوامة*، تعليق على تدريب الراوي، 328/1.

[41] ابن حجر، *النكت على كتاب ابن الصلاح*، 276/1.

[42] ابن حجر، *النكت على ابن الصلاح*، 411/1.

متماسك الحال لما اجتمع به مسلم، ثم عمي بعد ذلك، ودَسُّوا عليه من حديثه ما ليس منه، فصار يتلقن"[43].

وقد سبر الشيخ محمد عوامة روايات سويد بن سعيد في صحيح مسلم وبين موضع إخراجها حيث قال: ولسويد بن سعيد ستة وثلاثون حديثا عند مسلم، كلها في المتابعات، إلا حديثين له فيهما متابع خارجي، الأول:" رب أشعث أغبر" رواه مسلم 4: 2024، (138)، وكرره سندا ومتناً، 4: 2191(48)، وتابع سويدا عليه: ابن وهب، عند ابن حبان (6483). والثاني:" قال رجل: لأتصدقن الليلة...": رواه مسلم 2:709(78) عن سويد، عن حفص، عن موسى بن عقبة، عن أبي الزناد، ورواه البخاري (1421) عن أبي اليمان، عن شعيب، عن أبي الزناد، به، فهذه متابعة قاصرة.[44]

وقد علق محمد عوامة على قول ابن الصلاح المذكور بقوله التالي: "وهذا تنبيه مهم جدا من الإمام ابن الصلاح- رحمه الله تعالى-، إذ بين قولنا: فلان على شرط مسلم- أو البخاري-، وفلان من رجال مسلم- أو البخاري- فرق كبير، نعم، الأصل أن تكون روايتهما للرجل الثقة احتجاجاً. لكن قد يروي الشيخان أو أحدهما لرجل:1- في المتابعات، 2- أو الشواهد، 3- أو تعليقاً، 4- مقرونا بغيره، 5- أو انتقاء حديثه، 6- أو من حديثه عن شيخ معين لا مطلقاً، ففي هذه الحالات الست لا يقال لهذا الرجل: هو على شرطهما.[45]

ثم قال محمد عوامة: "وبعد، فإنه لا بد من التنبيه إلى أمر يتصل بكلام ابن الصلاح، فأقول: لقد تلقى العلماء بالقبول هذا التنبيه والتقييد من ابن الصلاح، وهو قَيْدٌ مُسَلَّمٌ، فالشيخان اشترط في أصل كتابيهما الصحة، كما هو واضح وثابت في تسميتهما كتابيهما، وبمعايير دقيقة، فما كل راو في كتابيهما يرضيانه للصحة التي اشترطاها لأصل كتابيهما، وبناء على تنبيه ابن الصلاح هذا، اشتهر عن الشيخين: أن فلانا من رجالهما- أو أحدهما- رويا له احتجاجاً، وأن فلانا رويا له متابعة وغير ذلك، وكل من جاء بعده مشى على هذا التنبيه إن كان قائلاً، أو ناقش غيره من أهل العلم على مقتضاه إن كان منتقدا."[46]

وكذلك نرى ذلك من خلال تنبيه عبد الرحمن المعلمي اليماني، حيث قال: "إن الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة.

أحدها: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام لا يضره في روايته البتة كما أخرج البخاري لعكرمة.

الثاني: أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقرونا أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

ثالثها: أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما يسمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس ولم يأت عنه

---

43 ابن حجر، *ماء زمزم لما شرب*، ص. 274

44 محمد عوامة، *تعليق على تدريب الراوي*، 331/1.

45 محمد عوامة، *تعليق على تدريب الراوي*، 329/1.

46 محمد عوامة، *تعليق على تدريب الراوي*، 411/1.

من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس، فيخرجان للرجل حيث يصلح ولا يخرجان له حيث لا يصلح."[47]

وكما قلنا إن ذلك المنهج كان معروفا عند الأئمة لذلك نبهوا على من لم يعرفه، نرى ذلك من خلال رد ابن القيم الجوزية على قول ابن القطان في مطر الوراق: - عيب على مسلم إخراج حديثه- حيث قال ابن القيم الجوزية: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراجَ جميع حديث الثقة، ومن ضَعَّفَ جميع حديث سيء الحفظ."[48]

وهذا الباحث أبو بكر كافي قد نبه أيضا على كيفية إخراج البخاري عن الضعفاء في صحيحه من خلال عنوانه التالي" موقف الإمام البخاري من الرواة الضعفاء" حيث صنفهم إلى خمسة أقسام بقوله: منهم من ضعفوا بسبب بعض الأحاديث التي انفردوا بها، وهذه الأحاديث لا يعرج عليها البخاري في صحيحه، ومنهم ضعفوا في شيوخ معينين، والبخاري لا يروي لهم عن هؤلاء الشيوخ، ومنهم ضعفوا في حالات خاصة كالاختلاط والتغير، والبخاري لا يخرج لهم ما روي عنهم في تلك الحالات، ومنهم ضعفوا بسبب خلل وقع لهم في الأخذ والتحمل كالرواية بالإجازة أو الوجادة أو بسبب خلل في الأداء كالإرسال أو التدليس، ومنهم ضعفوا بسبب المذهب العقدي أو الفقهي وهؤلاء لا أثر لهم لتضعيفهم بذلك إذا كانوا ثقات، ثم قال: فهؤلاء هم أصناف الرواة الضعفاء الذين خرج لهم البخاري في صحيحه، ومعنى هذا أن الإمام البخاري يروي عن الضعفاء الذين لم يصلوا إلى حد الترك، ولكن يروي لهم إلا ما صح من حديثهم. وتعرف صحة حديثه بأمرين: الأول: موافقة هذا الراوي لغيره ومتابعتهم. والثاني: مراجعة أصول الراوي والنظر فيها، فإنه ولو كان ضعيفا في حفظه فإنه يقبل حديثه الموجود في أصوله، إذا كان الراوي صدوقا في الجملة.[49]

ولذلك القول بأن الضعيف إذا تابعه ثقة يرتقي درجة حديثه إلى الحسن لغيره فيخالف إلى واقع الصحيحين وشروطهما؛ إذ البخاري سمى كتابه" الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه"، لذلك قال الحافظ ابن حجر: تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحاً، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه[50] وكذلك صرح الحافظ ابن حجر اشتمال الصحيحين الصحيح لذاته والصحيح لغيره عقب سبر الصحيحين، حيث قال: "إنني اعتبرتُ كثيرا من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك[51]. ثم مثل لذلك بحديثين من صحيح البخاري وبَيَّنَ أنه

---

47 المعلمي، *التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل*، 692/1.

48 ابن القيم الجوزية، *زاد المعاد في هدي خير العباد محمد*، ص. 144

49 أبو بكر كافي، *منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها*، ص. 144

50 ابن حجر، *هدي الساري*، 8/1.

51 ابن حجر، *النكت على كتاب ابن الصلاح*، 71/1.

إنما حكم لهما بالصحة باعتبار الصورة المجموعية"[52]. وهذا يعني أن الضعيف بمتابعة الثقة يرتقي إلى الصحيح لغيره، لا إلى الحسن لغيره. وقد صرح أبو بكر كافي ذلك في كتابه" منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها" بقوله: ومن هنا يتبين لنا أن منهج البخاري في تصحيح الأحاديث هو النظر في الحديث بمجموع طرقه وأسانيده، وليس النظر في خصوص كل إسناد على انفراده.[53]

وقد بين الحافظ ابن حجر كيفية نزول الراوي من الاحتجاج إلى المتابعات بقوله: "وأما الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما أخرج له إنْ وجد مرويا عنده أو عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط، عُلِمَ أنَّ المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال سيء الحفظ، أو له أوهام، أوله مناكير، وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك."[54]

وسأذكر هنا معنى الاحتجاج ومثاله حتى لا يكون الاحتجاج والمتابعة التباسا للقراء الكرام.

والاحتجاج هو:" تصحيح المحدث حديثا للراوي دون متابع أو شاهد" كما قاله الأستاذ الدكتور أحمد معبد، والاحتجاج يكون بناء على موضع واحد حيث لا يكون في الباب غيره كما فعل مسلم بسُهيل في باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم،[55] حيث أخرج البخاري في" صحيحه"، ك- السلام، ب- باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم، 1707/4/ح2167، فقال: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيَّ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ- صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: «لَا تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَلَا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ، فَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي طَرِيقٍ، فَاضْطَرُّوهُ إِلَى أَضْيَقِهِ».

وسأذكر بعض النماذج من الصحيحين لكي تتضح المسألة للقراء الكرام وضوحا جلياً.

هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم: فالبخاري ومسلم أخرجا عن هشيم من غير حديث الزهري فإنه ضعف فيه؛ لأنه كان دخل عليه فأخذ عنه عشرين حديثاً، فلقيه صاحب له وهو راجع، فسأله رؤيته، وكانت ثم ريح شديدة فذهبت بالأوراق، فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ولم يكن أتقن حفظهما، فوهم في أشياء منها، فضعف في الزهري بسببها.[56]

إسماعيل بن أبي أويس: قال ابن حجر: "روينا في مناقب البخاري بسند صحيح، أن إسماعيل أخرج له

---

52 ابن حجر، *النكت*، 71/1.

53 أبو بكر كافي، *منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها*، ص. 148.

54 ابن حجر، *هدي الساري*، 384/1.

55 أحمد معبد، *ما معنى الاحتجاج بالراوي*، YouTube

56 طاهر الجزائري، *توجيه النظر إلى أصول الأثر*، 343/1.

أصوله، وأذن له أن ينتقي منها، وأن يُعْلِمَ له على ما يحدث به ليحدث به، ويعرض عما سواه، وهو مشعر بأن ما أخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنه كتب من أصوله، وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما في الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائي وغيره إلا أن شاركه فيه غيره فيعتبر فيه.[57]

ولذلك قال الباحث أبو بكر كافي: فقد انتقيا- البخاري ومسلم- من أحاديثه ما يتابعه عليه الثقات من أصحاب مالك، ثم إن إسماعيل هذا من شيوخ البخاري أي ممن جالسهم وعرفهم وسبر أحاديثهم، وقد روى من أصوله كما ذكر ذلك الحافظ في هدي الساري.[58]

وبين الباحث أبو بكر كافي سبب ضعفه بقوله: "بل الظاهر من أمره أنه صدوق لا يتعمد الكذب، ولكن ضعيف الحفظ، وكان يعتمد على حفظه في رواية الأحاديث فيقع في الأوهام وينفرد عن سائر أصحابه بأشياء ليست عندهم، فمن نظر إلى صدقه في نفسه، واعتبر حديثه بحديث غيره، وتأكد من صحة أصوله، قوي من أمره، وروى له، واحتج به كالبخاري ومسلم."[59]

عبد الله بن لهيعة: قال ابن عبد الهادي صاحب التنقيح: ابن لهيعة لا يُحْتَجُّ به إذا انفرد.[60]

حماد بن سلمة: وقَال البيهقي في "الخلافيات" بعد إخراجه حديث حماد هذا: وحماد بن سلمة أحد أئمة الْمسلمين، قال أحمد بن حنبل: أرأيت الرَّجُلَ يَغْمِزُ حَمَّادَ بن سلمة فاتَّهِمْه على الْإِسْلَام، إلا أنه لما طَعَنَ في السِّنِّ ساء حِفْظُه، فلذلك ترك الْبُخَارِيُّ الاحتجاج بِحَدِيثِه، وأما مُسْلِمٌ فإنه اجتهد في أمره، أخرج منْ أَحَادِيثِه عنْ ثابت ما سمع منه قبل تغيره وما سوى حديثه عنْ ثابت، فلا يَبْلُغُ أَكْثَرَ من اثْنَيْ عَشَرَ حديثاً، أخرجها الشواهد دون الاحتجاج، وإذا كان الأمر كذلك فالاحتياط أَنْ لَا يُحْتَجَّ بما يخالف فيه الثقات وهذا الْحَدِيثُ من جُمْلَتِهَا، انْتَهَى كَلَامُه.[61]

سفيان بن حسين: قال الزيلعي: سفيان بن حُسَيْنٍ روى له مسلم فِي "مقدمة كتابه"، وتَكَلَّمَ الْحفاظ في روايته عن الزهري، قَال أحمد بن حنبل- رضي الله عنه-: ليس بذاك في حديثه عن الزُّهْرِيِّ، وقال ابن معين- رحمه الله-: هو ثقة، ولكنَّه ضَعِيفٌ في الزهري، وقال النسائي: ليْس به بَأْسٌ إلا في الزهري، وقال ابن عدي: هو في غير الزهري صَالِحُ الحديث، وفي الزهري يروي أَشْيَاءَ خَالَفَ فيها النَّاسَ.[62]

ولذلك قال ابن حجر: ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري؛ لأن سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه، فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين.[63]

---

57 ابن حجر، *فتح الباري*، 391/1.

58 أبو بكر كافي، *منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها*، ص. 85.

59 أبو بكر كافي: *منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها*، ص. 84.

60 الزيلعي، *نصب الراية*، 164/2.

61 الزيلعي، *نصب الراية*، 286/1.

62 الزيلعي، *نصب الراية*، 339/2.

63 ابن حجر، *النكت على كتاب ابن الصلاح*، 314/1.

يحيى بن بكير: قال شهاب الدين القسطلاني صاحب إرشاد الساري: يحيى بن بكير عبد الله المخزومي مولاهم ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، لكن قال المؤلف- البخاري- في" تاريخه الصغير": ما روى يحيى بن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ فإني انتقيتُه، وهذا يدل على أنه ينتقي في حديث شيوخه، ولذا ما خرج له عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متابعة.[64]

الخاتمة

عرف المحدثون المعاصرون كـمحمود الطحان، ونور الدين عتر، وماهر ياسين الفحل الصحيح لغيره هو الحسن لذاته إذا روي من طريق آخر مثله أو أقوى منه، وهذا التعريف يخالف لصنيع صاحبي الصحيحين في المعلقات في صحيحيهما، وتصريح كل من الحافظ ابن حجر، والسبكي، وابن كثير في ارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة.

وهؤلاء المحدثون المعاصرون اعتمدوا في تعريفهم المذكور على مثال الذي ذكره ابن الصلاح في كتابه" علوم الحديث" ألا وهو حديث محمد بن عمرو بن علقمة" لولا أن أشق على أمتي..." ولم ينظروا إلى كتابه" صيانة صحيح مسلم" وهو قد ألفه بعد كتابه" علوم الحديث"؛ إذ أنه ذكر فيه منهج الإمام مسلم بأنه رقى حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقات، وقد نبه ابن الصلاح إلى صنيع الإمام مسلم المذكور في المعلقات؛ ولذلك كان ينبغي عليهم أن يأخذوا رأي العالم من مجموع كلامه وليس من موضع واحد وإلا يؤدي إلى الفهم الخطأ الناشئ عن النظر السطحي.

وللشيخين منهج الانتقاء وهو من الأهمية بمكان فلا بد من الرعاية به وإلا يؤدي إلى سوء فهم صنيع الشيخين في صحيحيهما، والانتقاء: "هو إخراج من أحاديث الراوي الضعيف ما تؤيده قرينة دالة على أنه ضبطه إما بمتابعة الثقة وإما ضعفه مقيداً بتوثيق"، وقد نبه إلى ذلك الشيخ ابن رجب الحنبلي، والزركشي، وابن عبد الهادي.

وقد نبه ابن الصلاح بمشتغلي صحيح الإمام مسلم إلى النظر في كيفية روايته وإلا فقد غفل وأخطأ، وقد فسر ذلك ابن حجر من خلال الراوي سويد بن سعيد حيث قال: إنما احتج به مسلم فيما توبع عليه لا فيما تفرد به، يعني يعرف ضبطه رواية ما بمتابعة الثقة توثيقه في شيخ معين.

وكذلك فسره الشيخ محمد عوامة تفسيراً جلياً من خلال سبر روايات سويد بن سعيد، ثم نبه إلى أهمية تنبيه ابن الصلاح بمكان في قضية كيفية إخراج الشيخين في صحيحيهما، حيث إن الأصل أن تكون روايتهما للرجل الثقة احتجاجاً، لكن قد يروي الشيخان أو أحدهما لرجل في المتابعات، أو الشواهد، أو تعليقاً، أو مقروناً بغيره، أو انتقاء حديثه، أو من حديثه عن شيخ معين لا مطلقاً.

وكذلك نبه الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني إلى النظر في كيفية إخراج الشيخين في صحيحيهما لأهميته بمكان وإلا يؤدي إلى الفهم الخطأ الناشئ عن عدم النظر الدقيق إلى منهجيهما في صحيحيهما.

---

64 القسطلاني، *إرشاد الساري*، 457/2.

وقد انتقد ابن القيم الجوزية بقول ابن القطان في مطر الوراق- حيث إنه عاب إخراج مسلم عنه- قائلاً: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه"، يعني: وهذا الانتقاد منه في محله حيث إنه تنبه إلى كيفية إخراج مسلم أحاديث الضعفاء، وهي روايته المحفوظة وذلك يعرف من خلال متابعة الثقات، وهذا الذي ما قصدناه في بحثنا هذا.

وقد نبه الحافظ ابن حجر إلى منهج الإمام البخاري في روايات الضعفاء من خلال كتابه" هدي الساري" في الفصل التاسع، وذكر أمثلة دالة على منهجه الانتقائي حيث يروي عنه ما ضبطه إما بمتابعة الثقة وإما ضعفه يكون مقيداً بتوثيق، وتنبيه ابن حجر يتمثل في انتقاده لتعجب أبي بكر الإسماعيلي عن صنيع البخاري في عبد الله بن صالح كاتب الليث حيث صرح بأن ما أخرجه من رواياته صحيح عنده لانتقائه من حديثه، وكذلك يتمثل في عبد الله بن المثنى حيث أخرج البخاري في سبعة مواضع احتجاجاً لكونه روى عن عمه؛ لأن الرجل أضبط لحديث آل بيته من غيره، وكذلك في إسماعيل بن أبي أويس حيث أخرجه البخاري ما ضبطه من رواياته، لا ما أخطأه، وكذلك في سفيان بن حسين حيث أخرجه البخاري ما رواه عن غير شيخه الزهري لكونه ضعيفاً فيه.

وقد بحث الباحث أبو بكر كافي عن كيفية إخراج البخاري عن الضعفاء وأثبت من خلال دارسته ترقيته أحاديث الضعفاء إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقات.

وتبين من خلال الدراسة بأن المتابَع يأخذ حكم المتابع كما قرره الحافظ ابن حجر، وأحاديث الضعفاء ترتقي إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقات كما يدل على ذلك صنيع الشيخين في صحيحيهما، ولذلك فلا بد من الانصراف عن قول ارتقاء حديث الضعيف إلى الحسن لغيره ولابد من الإضافة إلى ارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة عملاً ورعاية بصنيع الشيخين في صحيحيهما.

"نظرية ارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره"

الملخص: هذا البحث يشتمل على دراسة نظرية ارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة؛ إذ هناك المحدثون المعاصرون كـ دكتور محمود الطحان، ونور الدين عتر، وماهر ياسين الفحل ذكروا في مبحث الصحيح لغيره ارتقاء الحسن لذاته إلى الصحيح لغيره، ولم يذكروا ارتقاء الضعيف إلى الصحيح لغيره اعتمادا على ما ذكره الإمام ابن الصلاح في "علوم الحديث" في مبحث الحسن لذاته من مثال محمد بن عمرو بن علقمة" لولا أن أشق على أمتي..." وهو صدوق بنفسه ولكن لو جاء له عاضد مثله أو فوقه يرتقي إلى الصحيح لغيره، وهذا الرأي والتقرير منهم مخالف لما قرره الإمام ابن الصلاح في كتابه" الصيانة في شرح مسلم" إذ المعلوم أنه ألف بعد كتابه" علوم الحديث"، ومن المعروف علما أن "رأي العالم يؤخذ من مجموع كلامه"، وكذلك هذا الرأي والتقرير مخالف لواقع الصحيحين حيث إنهم ذكروا في صحيحيهما المعلقات -وهي ضعيفة بالانقطاع- ووصلوها في مواضع أخر فيهما، وأخرجوا لبعض الرواة متابعة وليس احتجاجا حيث رووا ما يوافق لهم فيه الثقات من الروايات، يعني: يصححون ما يوافق لهم فيه الثقات من الروايات؛ لعدم أخطائهم في تلك المرويات بقرينة موافقة الثقات، وهذا يسمى" منهج الانتقاء"عندهم، وهناك نَصَّ بعض الأئمة على ارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة كالحافظ ابن حجر، والسبكي، وابن كثير، لكون المُتابَع يأخذ حكم المُتابِع كما قاله ابن حجر صراحة؛ لكونه مارس صحيح البخاري خلال شرحه، ولذلك استطاع أن يقرر بعدم تمام الحكم بالصحة على أحاديث الصحيحين إلا بمجموع الطرقين، وكذلك نرى تقرير ابن الصلاح في كتابه" الصيانة في شرح مسلم" بارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره بمتابعة الثقة، وتنبيهه على رعاية كيفية إخراجهما في صحيحيهما"؛ لكونه مارس فيه وعرف صنيع مسلم، وكذلك نرى تنبيه كل من عبد الرحمن المعلمي اليماني، والشيخ

محمد عوامة، والباحث أبي بكر كافي إلى ضرورة الرعاية والنظر في كيفية إخراج البخاري ومسلم في صحيحيهما، حتى يكون الباحث على بصيرة..

عطف: عاوازآخون نور محمد ، "نظرية ارتقاء حديث الضعيف إلى الصحيح لغيره"، مجلة بحوث الحديث، المجلد الثاني والعشرون العدد الأول، 2024 ص. //-//.

الكلمات المفتاحية: حديث، صحيح، حسن، حسن لغيره، ضعيف، ارتقاء.

"Nazariyyatü Irtikâi Hadîsi'd-Da'îf ilâ'l-Hasen li-gayrihî"

Özet: Bu araştırma, güvenilir râvîlerin takibiyle zayıf hadisin sahîh li-gayrihî mertebesine yükselmesi konusundaki teorik bir çalışmayı içermektedir. Dr. Mahmûd el-Tahhân, Nuruddîn Itr ve Mâhir Yâsin el-Fahl gibi çağdaş hadis âlimleri, sahîh li-gayrihî mertebesine yükselen hasen li-zâtihî hadisini ele almışlar ancak zayıf hadisin sahîh li-gayrihî mertebesine yükselmesini ele almamışlardır. Bu, bnü's-Salâh'ın *Ulûmu 'l-Hadîs* adlı eserinde hasen li zâtihî bahsinde, Muhammed b. 'Amr bin Alkame'nin "Ümmetime zor gelmeyeceğini bilseydim..." örneğinde, râvînin kendisinin sadûk olduğunu, ancak ona benzer veya ondan üstün bir destek gelirse sahîh li-gayrihî mertebesine yükseleceğini belirtmesine dayanmaktadır. Bu görüş, İbnü's-Salâh'ın *es-Sıyâne fî Şerhi Müslim* adlı eserinde belirttiği hususla çelişmektedir; zira bu eser *Ulûmu 'l-Hadîs* adlı eserinden sonra yazılmıştır. Bilindiği üzere, "âlimin görüşü, tüm eserlerinden alınır." Ayrıca bu görüş, *Sahîhayn*'ın (*Buhârî* ve *Müslim*) gerçekliğiyle de çelişmektedir; zira onlar eserlerinde munkatı' olduğu için zayıf sayılan mu'allak hadislere yer vermiş ve başka yerlerde tam isnadlarıyla zikretmişlerdir. Ayrıca, râvîlerin hatalarının bulunmadığını, güvenilir râvîlerin onayladığı rivayetlerle mutabık olduğunu belirterek, 'intikâî metod' olarak adlandırılan yöntemi kullanmışlardır. Bazı âlimler, güvenilir râvîlerin takibiyle zayıf hadisin sahîh li-gayrihî mertebesine yükselebileceğini açıkça belirtmişlerdir. Bunlar arasında Hâfız İbn Hacer, es-Subkî ve İbn Kesîr yer almaktadır. Zira, takip edilen hadis, takip eden râvînin hükmünü alır, İbn Hacer'in açıkça belirttiği gibi; çünkü *Sahîh-i Buhârî*'yi şerh ederken bu konu geniş çapta ele almıştır. Bu nedenle, *Sahîhayn*'in hadislerinin hükmünün sadece yolların toplamıyla verilmesi gerektiğini belirleyebilmiştir. Ayrıca, İbnü's-Salâh, *es-Sıyâne fî Şerhi Müslim* adlı eserinde, güvenilir râvîlerin takibiyle zayıf hadisin sahîh li-gayrihî mertebesine yükseldiğini ve onların *Sahîhayn*'de nasıl yer aldığını belirtmiştir. Bu görüş, Abdulrahmân el-Mu'allimî el-Yemânî, Şeyh Muhammed Avvâme ve araştırmacı Ebu Bekir Kâfî tarafından da desteklenmekte olup, Buhârî ve Müslim'in *es-Sahîh*'lerinde hadislerin nasıl yer aldığını dikkate almanın önemini vurgulamışlardır.

Atıf: Avazahun NURMUHAMMED, "Nazariyyatü Irtikâi Hadîsi'd-Da'îf ilâ'l-Hasen li-gayrihî", *Hadis Tetkikleri Dergisi* (*HTD*), XXII/1, 2024, pp. 73-88.

Anahtar kelimeler: Hadis, Sahîh, Hasen, Hasen li-gayrih, Da'îf, İrtikâ.